

## تفسير البحر المحيط

@ 399 @ .

ومن ذنوبكم ذهب أبو عبيدة والأخفش إلى زيادة من أي : ليغفر لكم ذنوبكم . وجمهور  
البصريين لا يجيز زيادتها في الواجب ، ولا إذا جرت المعرفة ، والتبعيض يصبح فيها إذ  
المغفور هو ما بينهم وبين الله ، بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم . وبطريق آخر يصح  
التبعيض وهو أن الإسلام يجب ما قبله ، ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتاً  
عنه ، هو في المشيئة والوعد إنما هو بغفران ما تقدم ، لا بغفران ما يستأنف . وقال  
الزمخشري ما معناه : إن الاستقراء في الكافرين أن يأتي من ذنوبكم ، وفي المؤمنين  
ذنوبكم ، وكان ذلك للتفرقة بين الخطابين ، ولأن لا يسوي بين الفريقين انتهى . ويقال : ما  
فائدة الفرق في الخطاب والمعنى مشترك ، إذ الكافر إذا آمن ، والمؤمن إذا تاب مشتركان  
في الغفران وما تخلت فيه مغفرة بعض الذنوب في الكافر الذي آمن هو موجود في المؤمن  
الذي تاب . وقال أبو عبد الله الرازي : أما قول صاحب الكشاف المراد تمييز خطاب المؤمن من  
خطاب الكافر ، فهو من باب الطامات ، لأن هذا التبعيض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا  
الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الكلام فاسداً . وقال : إلى أجل مسمى ، إلى وقت قد بيناه  
، أو بينا مقداره إن آمنتم ، وإلا عاجلكم بالهلاك قبل ذلك الوقت انتهى . وهذا بناء على  
القول بالأجلين ، وهو مذهب المعتزلة . وتقدم الكلام في طرف من هذا في سورة الأعراف في  
قوله : { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ } وقيل هنا : ويؤخركم إلى أجل مسمى قبل الموت فلا  
يعاجلكم بالعذاب ، إن أنتم إلا بشر مثلنا لا فضل بيننا وبينكم ، ولا فضل لكم علينا ، فلم  
تخصون بالنبوة دوننا ؟ قال الزمخشري : ولو أرسل الله إلى البشر رسلاً لجعلهم من جنس أفضل  
منهم وهم الملائكة انتهى . وهذا على مذهب المعتزلة في تفضيل الملائكة على من سواهم .  
وقال ابن عطية : في قولهم استبعاد بعثة البشر . وقال بعض الناس : بل أرادوا إحالته ،  
وذهبوا مذهب البراهمة ، أو من يقول من الفلاسفة أن الأجناس لا يقع فيها هذا القياس .  
فظاهر كلامهم لا يقتضي أنهم أغمضوا هذا الإغماض ، ويدل على ما ذكرت أنهم طلبوا منهم حجة ،  
ويحتمل أن طلبهم منهم السلطان إنما هو على جهة التعجيز أي : بعثتكم محال ، وإلا فأتوا  
بسلطان مبين أي : إنكم لا تفعلون ذلك أبداً ، فتقوى بهذا الاحتمال منحاهم إلى مذهب  
الفلاسفة انتهى . والذي يظهر أن طلبهم السلطان المبين وقد أتهم الرسل بالبينات إنما  
هو على سبيل التعنت والاقتراح ، وإلا فما أتوا به من الدلائل والآيات كاف لمن استبصر ،  
ولكنهم قلدوا آباءهم فيما كانوا عليه من الضلال . ألا ترى إلى أنهم لما ذكروا أنهم

مماثلوهم قالوا : تريدون أن ° تصدونا عما كان يعبد آباؤنا أي : ليس مقصودكم إلا أن نكون لكم تبعاً ، وننترك ما نشأنا عليه من دين آبائنا . وقرأ طلحة : أن تصدونا بتشديد النون ، جعل إن هي المخففة من الثقيلة ، وقدر فصلاً بينها وبين الفعل ، وكان الأصل أنه تصدوننا ، فأدغم نون الرفع في الضمير ، والأولى أن تكون أن الثنائية التي تنصب المضارع ، لكنه هنا لم يعملها بل ألغاهها ، كما ألغاهها من قرأ { لِمَنْ ° أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ ° الرِّضَاةَ } برفع يتم حملاً على ما المصدرية أختها . .

2 ( { قَالَتِ ° لَهُمْ ° رُسُلُهُمْ ° إِنْ زَحْنُ ° إِلَّا ° بِشَرِّ مَثَلِكُمْ ° وَلا كِنَّ ° اللّٰهَ ° يَمُنُّ ° عَلَيَّ ° مَنْ يَشَاءُ ° مِنْ ° عِبَادِهِ ° وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ ° نَّأُ ° تِيَكُمْ ° بِسُلْطَانٍ ° إِلَّا ° بِإِذْنِ ° اللّٰهِ ° وَعَلَى اللّٰهِ ° فَلَا يَتَّوَكَّلُ ° الْمُؤْمِنُونَ \* ° وَمَا لَنَا